



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تغير المناخ والفقر

## تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان\*

موجز

ستكون لتغير المناخ عواقب وخيمة على الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وحتى في أحسن الأحوال، سيواجه مئات الملايين من البشر انعدام الأمن الغذائي والهجرة القسرية والمرض والموت. ويهدد تغير المناخ مستقبل حقوق الإنسان ويُحتمل أن يأتي على التقدم المحرز في السنوات الخمسين الأخيرة في مجالات التنمية والصحة العالمية والحد من الفقر.

وسيؤثر الاستمرار في المسار الراهن تأثيراً وخيماً في الاقتصاد العالمي وسيوقع أعداداً كبيرة من الناس في دوامة الفقر. وسيطلب التصدي لتغير المناخ تحولاً جذرياً في الاقتصاد العالمي، وإحداث قطيعة بين تحسين الرفاه الاقتصادي وانبعاثات الوقود الأحفوري. ولا بد من فعل ذلك بطريقة تتيح الدعم اللازم وتحمي العمال وتخلق فرص العمل اللائق.

ولم تتصد الحكومات ولا جهات فاعلة كثيرة في مجال حقوق الإنسان بجدية لتغير المناخ على مدى عقود. ولم تؤد الخطب الكثيفة التي ظل يلقيها المسؤولون الحكوميون إلى اتخاذ إجراءات هادفة ولا تزال بلدان كثيرة جداً تخطو خطوات قصيرة النظر في الاتجاه الخاطئ. ولا تولي الدول حقوق الإنسان سوى اهتمام ضئيل في الحوار المتعلق بتغير المناخ.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المستجدات.



وعلى الرغم من أن تغيير المناخ ظل ضمن انشغالات حقوق الإنسان لأكثر من عقد من الزمن، فهو لا يزال شاغلاً هامشياً لدى معظم الجهات الفاعلة. غير أنه يمثل حالة طارئة لم يسبق لها مثيل ويتطلب من الأوساط المعنية بحقوق الإنسان تفكيراً جريئاً وخلاقاً، ونهجاً أمتن وأكثر تفصيلاً وتنسيقاً إلى حد بعيد.

## أولاً - مقدمة<sup>(١)</sup>

١ - لا تنفك الأجراس تُقرع للإنذار من تغير المناخ، لكنها لم تجد آذاناً صاغية حتى الآن على ما يبدو. فقد وصف ويليام نوردهاوس، عند قبول جائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠١٨، تغير المناخ باعتباره "عملاقاً يهدد عالمنا" و"أكبر تحدّد أمام علم الاقتصاد"<sup>(٢)</sup>. أما الفائز بالجائزة نفسها في عام ٢٠٠١، وهو جوزيف ستيجليتز، فقد أشار إلى تغير المناخ منذ عهد أقرب باعتباره الحرب العالمية الثالثة<sup>(٣)</sup>. وأعلن البابا فرانسيس حالة الطوارئ المناخية العالمية، وحذر من أن عدم اتخاذ إجراءات عاجلة سيكون "ظلماً وحشياً في حق الفقراء والأجيال المقبلة"<sup>(٤)</sup>. ويهدد تغير المناخ فعلاً بعواقب كارثية في معظم أنحاء المعمورة ستوقع من بين ضحاياها حقوق الإنسان لأعداد هائلة من الناس. وسيقع العبء الأكبر إلى حد بعيد على الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لكنهم لن يكونوا بأي حال من الأحوال ضحاياهم الوحيدين. وحتى الآن شرعت بالكاد معظم هيئات حقوق الإنسان تنبهي لما يوشك أن يقع بحقوق الإنسان من جراء تغير المناخ. أما والعالم قاب قوسين أو أدنى من أزمة كاملة، فإن "بقاء الأمور على حالها" سيجرنا نحو الكارثة.

٢ - ويركز هذا التقرير على أثر تغير المناخ في حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو بالقرب من خط الفقر؛ واستجابة الأوساط المعنية بحقوق الإنسان حتى الآن وترددها في تناول مسألة تغير المناخ بحزم؛ وضرورة التصدي لهذا التحدي الذي يهدد الوجود. ويذهب التقرير إلى أن هناك حاجة إلى تغيير يفضي إلى تحول حقيقي في طريقة هيكلية المجتمعات والاقتصادات في الوقت الراهن وفي نظام حقوق الإنسان.

## ثانياً - نطاق التحدي

٣ - بدأ ديفيد والاس - ويلز كتابه المعنون *The Uninhabitable Earth* (الأرض غير الصالحة للعيش) بملاحظة مفادها أن الاحترار العالمي "أسوأ مما نتصور، بل أسوأ منه بكثير". فانبعثات الكربون تتصاعد نحو الغلاف الجوي بسرعة تزيد بمائة مرة على السرعة المسجلة في أي وقت من الحقب ما قبل الصناعية من تاريخ البشرية، وتجاوز حجم الضرر الناجم منذ أن أنشأت الأمم المتحدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في ١٩٨٨ مجموع الأضرار المسجلة في تاريخ البشرية بأكمله حتى ذلك العام<sup>(٥)</sup>.

(١) يعرب المقرر الخاص عن امتنانه للبحث والتحليل الرائعين اللذين اضطلع بهما بسام خواجه وريبيكا ريدل لإعداد هذا التقرير.

(٢) William Nordhaus, "Climate change: the ultimate challenge for economics", *American Economic Review*, vol. 109, No. 6 (2019).

(٣) Joseph Stiglitz, "The climate crisis is our third world war. It needs a bold response", *The Guardian*, 4 June 2019.

(٤) "Pope Francis declares 'climate emergency' and urges action", *The Guardian*, 14 June 2019.

(٥) David Wallace-Wells, *The Uninhabitable Earth* (London, Allen Lane, 2019).

٤ - وكانت السنوات الخمس الماضية أحر السنوات منذ بدء قياس درجات الحرارة في العصر الحديث<sup>(٦)</sup>، وبدأت الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون تتزايد من جديد في عام ٢٠١٧ بعد انحسار دام ثلاث سنوات<sup>(٧)</sup>. ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الطاقة العالمي بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٤٠<sup>(٨)</sup>. وتتجلى العواقب في بلوغ درجات الحرارة أرقاماً قياسية، وذوبان الغطاء الجليدي بسرعة، واشتعال حرائق الغابات على نحو غير مسبوق، وتواتر فيضانات "الألف عام" كما يقال، وتكاثر الأعاصير المدمرة<sup>(٩)</sup>. ويعاني ملايين الأشخاص من سوء التغذية بسبب الجفاف المدمر، وسيجد عدد أكبر بكثير أنفسهم أمام خيار المجاعة أو الهجرة<sup>(١٠)</sup>. ويؤدي ارتفاع درجات حرارة المحيطات إلى الفتك بالنظم الإيكولوجية البحرية التي تدعم النظم الغذائية لمئات الملايين من الناس<sup>(١١)</sup> ويهدد تغير المناخ إنتاج الأغذية ويشكل تهديدات اقتصادية واجتماعية رهيبه<sup>(١٢)</sup>.

٥ - والمؤشر المرجعي العالمي الأكثر انتشاراً لقياس الاحترار العالمي هو ارتفاع درجة الحرارة مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية، إذ وصل هذا الارتفاع بالفعل إلى درجة مئوية واحدة<sup>(١٣)</sup>. ويهدف اتفاق باريس المبرم في ٢٠١٥ إلى كفالة ألا يتجاوز هذا الارتفاع درجتين مئويتين في أفق ٢١٠٠، ويسعى إلى الحد منه في ١,٥ درجة مئوية، ومع ذلك ستكون هاتان النسبتان كارثيتين للعديد من الناس<sup>(١٤)</sup>.

٦ - ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجة الحرارة بـ ١,٥ درجة مئوية بدلاً من درجتين إلى تقليص عدد الأشخاص المعرضين للمخاطر المناخية بـ ٤٥٧ مليون شخص؛ وتقليص عدد الأشخاص المعرضين لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر بـ ١٠ ملايين شخص؛ والتقليل من التعرض للفيضانات والجفاف وحرائق الغابات؛ والحد من الإضرار بالنظم الإيكولوجية وتراجع معدلات الأغذية والماشية؛ وخفض عدد الأشخاص المعرضين لندرة المياه بمقدار النصف؛ وتقليص عدد الوفيات المبكرة بـ ١٩٠ مليون خلال القرن الحادي والعشرين<sup>(١٥)</sup>.

- (٦) انظر National Aeronautics and Space Administration (NASA), "2018 fourth warmest year in continued warming trend, according to NASA, NOAA", 6 February 2019.
- (٧) انظر United Nations Environment Programme (UNEP), *Emissions Gap Report 2018*, p. xiv.
- (٨) انظر US Energy Information Administration, "EIA projects 28% increase in world energy use by 2040", 14 September 2017.
- (٩) انظر Jason Samenow, "It was 84 degrees near the Arctic Ocean this weekend as carbon dioxide hit its highest level in human history", *Washington Post*, 14 May 2019.
- (١٠) انظر Oxfam, "How climate change is helping fuel a massive hunger crisis in East Africa", 27 April 2017.
- (١١) انظر Lijing Cheng and others, "How fast are the oceans warming?" *Science*, vol. 363 (January 2019).
- (١٢) انظر "Nature's dangerous decline 'unprecedented'; species extinction rates 'accelerating'" 6 May 2019، متاح في الرابط التالي: [www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2019/05/nature-decline-unprecedented-report/](http://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2019/05/nature-decline-unprecedented-report/)
- (١٣) انظر Intergovernmental Panel on Climate Change, "Special report: global warming of 1.5°C, summary for policymakers" (2018).
- (١٤) انظر Carbon Brief, "The impacts of climate change at 1.5°C, 2°C and beyond" (2018) و *The Uninhabitable Earth*, p. 13.
- (١٥) انظر Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C* (2018), pp. 447, 452, 464.

٧- ومع ذلك، فإن حجم التغيير اللازم للحد من الاحترار في ١,٥ درجة مئوية لم يسبق له مثيل، ولا يمكن تحقيقه إلا عبر "تحول مجتمعي" وتدابير طموحة لخفض الانبعاثات<sup>(١٦)</sup>. وحتى لو أمكن الحد من الاحترار في ١,٥ درجة مئوية - وهو ما يُتوقع في أحسن الأحوال وإن كان بعيداً عن الواقع - فإنه سيؤدي إلى درجات حرارة قصوى في مناطق كثيرة وسيعرض الفئات السكانية المحرومة لضروب انعدام الأمن الغذائي وفقدان الدخل وسبل العيش وسوء الأحوال الصحية<sup>(١٧)</sup>. فسيُتعرض حوالي ٥٠٠ مليون شخص للإجهاد المائي وسيعانون تبعاته، ويمكن أن تنخفض غلات محاصيل ٣٦ مليون شخص، ويمكن أن يتعرض ٤,٥ مليارات شخص لموجات الحر<sup>(١٨)</sup>. وفي جميع هذه الأحوال، سيكون أقل أفراد المجتمع خطراً أشدهم تضرراً.

## ثالثاً- الأثر في حقوق الإنسان والفقير وعدم المساواة

### ألف- حقوق الإنسان

- ٨- يهدد تغيير المناخ التمتع الكامل بمجموعة واسعة من الحقوق (A/HRC/31/52)، الفقرات ٢٣-٣٢). ولا يمكن أن تؤدي إجراءات التصدي والتكيف السريعة إلى التخفيف من ذلك إلى حد بعيد إلا إذا نُفذت بطريقة تحمي الأشخاص الذين يعيشون في فقر من أسوأ الآثار<sup>(١٩)</sup>.
- ٩- ووفقاً للبنك الدولي، يمكن أن يعرض ارتفاع الاحترار العالمي بدرجتين مئويتين ما بين ١٠٠ مليون شخص و ٤٠٠ مليون شخص لخطر المجاعة، وقد يؤدي إلى افتقار ما بين مليار وملياري شخص إلى الماء الكافي<sup>(٢٠)</sup>. ويمكن أن يسفر تغيير المناخ عن خسائر في غلات المحاصيل العالمية بنسبة ٣٠ في المائة في أفق ٢٠٨٠، حتى لو أُتخذت تدابير التكيف<sup>(٢١)</sup>. وفي الفترة بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، يتوقع أن يسبب حوالي ٢٥٠.٠٠٠ وفاة إضافية سنوياً من جراء سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري<sup>(٢٢)</sup>. ولما كان التأمين يعوز معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر، فإن تغيير المناخ سيسهم في تفاقم الصدمات الصحية التي توقع أصلاً ١٠٠ مليون شخص في براثن الفقر سنوياً<sup>(٢٣)</sup>.
- ١٠- ويهدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر خطر فعلي يتمثل في فقدان منازلهم (انظر A/64/255). وفي أفق عام ٢٠٥٠، يمكن أن يؤدي تغيير المناخ إلى تشرد ١٤٠ مليون شخص في أفريقيا جنوبي الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وحدها<sup>(٢٤)</sup>. أما الفيضانات والانهيارات

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤٨.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤٧.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥٣.

(١٩) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty* (2016), p. 17.

(٢٠) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ، الصفحة ٥.

(٢١) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, pp. 4 and 6.

(٢٢) انظر World Health Organization, *Quantitative Risk Assessment of the Effects of Climate Change on Selected Causes of Death, 2030s and 2050s* (2014).

(٢٣) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, p. 9.

(٢٤) انظر World Bank, *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration* (2018).

الأرضية فيمكن أن تضعف الهياكل الأساسية والمساكن المتهدمة أصلاً، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية لا تشملها الخدمات<sup>(٢٥)</sup>. وفي عام ٢٠١٧، شُرد ١٨,٨ مليون شخص بسبب الكوارث في ١٣٥ بلداً - أي حوالي ضعفي المشردين من جراء النزاع<sup>(٢٦)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠٠، تجاوز معدل الوفيات بسبب الكوارث في البلدان الفقيرة بسبعة أمثال نظيره في البلدان الغنية<sup>(٢٧)</sup>. إضافة إلى ذلك، لا تنفك السلطات تعطي الأولوية في الحماية لأغنى المناطق مما يعرض الناس الذين يعيشون في فقر لمزيد من الخطر<sup>(٢٨)</sup>.

## باء - الفقر

١١ - سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الفقر وعدم المساواة القائمة<sup>(٢٩)</sup>. وسيؤثر أشد الأثر في البلدان والمناطق الفقيرة، والأماكن التي يعيش ويعمل فيها الفقراء. ويُقدَّر أن تتحمل البلدان النامية ما بين ٧٥ في المائة و ٨٠ في المائة من تكاليف تغير المناخ<sup>(٣٠)</sup>.

١٢ - ويقطن الأشخاص الذين يعيشون في فقر عادة في مناطق أكثر عرضة لتغير المناخ وفي مساكن أقل قدرة على الصمود؛ ويخسرون أكثر من غيرهم نسبياً عندما تصيبهم كارثة؛ ولديهم موارد أقل للتخفيف من الآثار؛ ويحصلون على دعم أقل من شبكات الأمان الاجتماعي أو من النظام المالي للوقاية من الأثر أو التعافي منه. وتكون أسباب رزقهم وأصولهم أكثر عرضة للخطر<sup>(٣١)</sup> وتزداد حالهم ضعفاً أمام الكوارث الطبيعية التي تجلب المرض ورداءة المحصول وتؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية وقد تسفر عن الوفاة أو الإعاقة<sup>(٣٢)</sup>.

١٣ - ويهدد تغير المناخ بأن يأتي على التقدم المحرز في السنوات الخمسين الأخيرة في مجالات التنمية والصحة العالمية<sup>(٣٣)</sup> والحد من الفقر<sup>(٣٤)</sup>. وبدأت أسر الطبقة المتوسطة، حتى في البلدان المتقدمة، تقع أيضاً في دوامة الفقر<sup>(٣٥)</sup>. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يمكن أن يوقع تغير

(٢٥) انظر David Wallace-Wells, *The Uninhabitable Earth*, p. 24.

(٢٦) انظر Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council, *Global Report on Internal Displacement* (2018), pp. v and 2.

(٢٧) انظر Centre for Research on the Epidemiology of Disasters and United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "Economic losses, poverty & disasters 1998-2017", p. 3.

(٢٨) انظر UNEP and Sabin Center for Climate Change Law, Columbia University, "Climate change and human rights" (2015).

(٢٩) انظر Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C*, p. 451.

(٣٠) انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ، الصفحة viii.

(٣١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٨)، الصفحة xi.

(٣٢) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, pp. 1-2 and 4.

(٣٣) انظر Nick Watts and others, "Health and climate change: policy responses to protect public health", *The Lancet*, vol. 386, No. 1006 (November 2015).

(٣٤) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*.

(٣٥) انظر Erin McCormick, "Claws out: crab fishermen sue 30 oil firms over climate change", *The Guardian*, 4 November 2018.

المناخ، ما لم تُتخذ إجراءات فورية، ١٢٠ مليون شخص آخريين في براثن الفقر بحلول ٢٠٣٠، ويُحتمل أن يكون هذا الرقم أقل من العدد الحقيقي، وأن يتزايد في السنوات التالية<sup>(٣٦)</sup>. وفي جنوب آسيا وحدها، يعيش ٨٠٠ مليون شخص في بؤر الهشاشة المناخية وستتراجع ظروفهم المعيشية تراجعاً شديداً بحلول عام ٢٠٥٠<sup>(٣٧)</sup>.

## جيم - عدم المساواة

١٤ - إن من قبيل المفارقة أن يكون أغنى الناس، الذين يملكون أكبر قدرة على التكيف ويتحملون المسؤولية عن الغالبية العظمى من انبعاثات غازات الدفيئة واستفادوا منها أكثر من غيرهم، الأقدر على الصمود في وجه تغير المناخ، بينما سيكون أفقرهم، وهم الذين ساهموا بأقل قدر في تلك الانبعاثات ويملكون أقل قدرة على الاستجابة، الأشد تضرراً. فالنصف الأفقر من سكان العالم - وهم ٣,٥ مليارات شخص - مسؤول عن ١٠ في المائة فقط من انبعاثات الكربون، أما أغناهم، وهم ١٠ في المائة، فهم مسؤولون عن نصف كامل منها. وتتجاوز الانبعاثات الكربونية لشخص من فئة أغنى الأغنياء التي تشكل ١ في المائة من السكان بنحو ١٧٥ مرة الانبعاثات الكربونية لشخص من فئة أفقر الفقراء التي تشكل ١٠ في المائة من السكان<sup>(٣٨)</sup>.

١٥ - إضافة إلى الفوائد الاقتصادية التي سبق أن جنتها البلدان الغنية من الوقود الأحفوري، خلصت دراسة حديثة العهد إلى أن تغير المناخ نفسه قد أدى بالفعل إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في العالم، وإلى أن الفجوة في نصيب الفرد من الدخل بين أغنى البلدان وأفقرها تتجاوز بـ ٢٥ نقطة مئوية الفجوة التي كانت سُتسجّل لولا تغير المناخ<sup>(٣٩)</sup>.

## رابعاً - استجابة الأوساط المعنية بحقوق الإنسان

١٦ - على الرغم من أن تغير المناخ ظل ضمن انشغالات حقوق الإنسان لأكثر من عقد، فهو لا يزال شاغلاً هامشياً. وعلى الرغم من سيل التقارير والبيانات، فهو لا يزال بوجه عام مسألة كغيرها من المسائل التي تزخر بها قائمة طويلة. وعلى الرغم من فرط قصر المدة المتبقية لتجنب عواقب كارثية في ميدان حقوق الإنسان، يظل هذا الموضوع قضية اختيارية إضافية أو متخصصة لم تركز لها معظم المنظمات الدولية الحقوقية اهتماماً عاجلاً أو لم تجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملها الأساسي.

(٣٦) انظر World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, p. 12.

(٣٧) انظر World Bank, *South Asia's Hotspots: Impacts of Temperature and Precipitation Changes on Living Standards*, (2018).

(٣٨) انظر Oxfam, "World's richest 10% produce half of carbon emissions while poorest 3.5 billion account for just a tenth", 2 December, 2015.

(٣٩) Noah Diffenbaugh and Marshall Burke, "Global warming has increased global economic inequality", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 116, No. 20 (May 2019).

## مجلس حقوق الإنسان

١٧- اتخذ المجلس بانتظام، منذ عام ٢٠٠٨، قرارات بشأن تغيير المناخ، بما في ذلك إنشاء وتمديد ولاية الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة<sup>(٤٠)</sup>.

١٨- وآخر مثال شامل على ذلك القرار ٤/٣٨ (٥ تموز/يوليه ٢٠١٨) بشأن حقوق الإنسان وتغيير المناخ، الذي يولي فيه المجلس حقوق المرأة اعتباراً خاصاً. وتقدم أحكام منظومه مؤشراً جيداً على الحالة الراهنة. فهي تقر أولاً بـ "الأهمية الملحة لمواصلة التصدي للعواقب السلبية لتغيير المناخ". لكنها لا تتضمن أي تمييز بين الحاجة الملحة إلى العمل في هذا الصدد وما يقابلها من حاجة ملحة ملحوظة فيما يتعلق بمختلف المسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. ولا يقدم المجلس أي مؤشر آخر يبين أن هذه المسألة تكتسي أولوية حقيقية. ثانياً، يعرب القرار عن قلق شديد إزاء الآثار السلبية "لا سيما في البلدان النامية وبالنسبة إلى فئات الناس الأكثر تأثراً بتغيير المناخ". وتُدعى الدول إلى تقديم التعاون والمساعدة الدوليين للبلدان النامية، أما مسألة المسؤوليات المتباينة فتُتجنب تماماً، ولا يُتناول الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلقاً على الرغم من أنهم الضحايا الرئيسيون على أرض الواقع.

١٩- وبوجه أعم، يمضي القرار كما لو كان التحدي المائل هو إدارة الآثار السلبية لتغيير المناخ فيما يخص فئات معينة، بدلاً من الاعتراف بأن تمتع أعداد كبيرة من الناس بجميع حقوق الإنسان يتهدده خطر شديد. ولا يمكن أن يُقسّم الناس المعرضون للخطر من جراء تغيير المناخ تقسيماً دقيقاً إلى فئات مثل البلدان النامية/البلدان المتقدمة أو الرجال/النساء. بل لا بد من إطار أوسع بكثير. وأخيراً، ليس هناك اعتراف بالحاجة إلى التحول الاجتماعي والاقتصادي العميق الذي يكاد يتفق جميع المراقبين على أنه أمر ملح لتجنب الكارثة المناخية. أما الإجراءات التي ينص عليها المجلس فلا تكفي البتة وتعكس إنكاراً شديداً لخطورة الوضع.

## مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٢٠- في إطار منظومة الأمم المتحدة، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) تقارير عن تغيير المناخ بوجه عام، وعن علاقته بالحقوق في الصحة، وبحقوق الطفل، وبالهجرة، وبحقوق المرأة<sup>(٤١)</sup>. وتُظمت اجتماعات الخبراء، وأشارت المفوضية السامية إلى أن على الدول "واجب تعزيز التزامات بالتخفيف من أجل تجنب أسوأ آثار تغيير المناخ"<sup>(٤٢)</sup>، ورأت أن خطة إدارة المفوضية الحالية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ تعتبر تغيير المناخ من بين خمس "قضايا لم تُطرق بعد". وخلاصة القول إن أنشطة الدعوة في مجال تغيير المناخ لا تزال مسألة هامشية مقارنة بأهم شواغل المفوضية.

(٤٠) للاطلاع على قائمة بالقرارات المعتمدة، المحدثه حتى عام ٢٠١٦، انظر

[www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/HRCAction.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/HRAndClimateChange/Pages/HRCAction.aspx)

(٤١) انظر A/HRC/10/61 و A/HRC/32/23 و A/HRC/35/13 و A/HRC/37/35 و A/HRC/41/26، على التوالي.

(٤٢) انظر الرسالة المفتوحة الموجهة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن إدماج حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، إلى البعثات الدائمة في نيويورك وجنيف، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.



٢١- ولكي لا يُظن أن هناك كميلاً بمكياين، فإن الأمر نفسه ينطبق على أعمال المقرر الخاص السابقة.

### هيئات المعاهدات

٢٢- قدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوسع استجابة وأشدّها تركيزاً حتى الآن من بين استجابات هيئات المعاهدات، مؤكدة في ٢٠١٨ أن "[إخفاق دولة] في منع الضرر المتوقع لحقوق الإنسان الناجم عن تغير المناخ أو [إخفاقها] في حشد أقصى قدر من الموارد المتاحة في إطار الجهود الرامية إلى الاضطلاع بذلك" يمكن أن يشكل خرقاً لالتزاماتها القانونية<sup>(٤٣)</sup>. وفي العام نفسه، تناولت نسبة ٤٢ في المائة من الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة بشأن تقارير الدول مسألة تغير المناخ<sup>(٤٤)</sup>.

٢٣- وقطعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أشواطاً جديدة هامة في تعليقها العام رقم ٣٦ (٢٠١٨)، إذ أقرت بأن "التدهور البيئي وتغير المناخ والتنمية غير المستدامة" تشكل "بعض أكثر العوامل إلحاحاً وخطورة" من بين العوامل التي "تهدد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتع بالحق في الحياة". ودعت اللجنة إلى استخدام الموارد على نحو مستدام، واتباع معايير بيئية موضوعية، وإجراء تقييمات الأثر، والتشاور مع الدول الأخرى وإخطارها، والحصول على المعلومات، وإبلاء النهج الوقائي الاعتبار الواجب. لكن الأهم هو أن اللجنة دعت الدول إلى اتخاذ تدابير لحفظ البيئة وحمايتها، في سياقات تشمل تغير المناخ الذي تسببه الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص.

٢٤- وأوصت هيئات المعاهدات بأن تحدد الدول أهدافاً وطنية فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، وتكتف الجهود لبلوغ هذه الأهداف، وتنتقل إلى الطاقة المتجددة، وتنظم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتخفف من أثر الكوارث الطبيعية، وتحمي الفئات السكانية الضعيفة. لكن التحليل المتعمق لهيئات المعاهدات العاملة في هذا الميدان أكثر من غيرها (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) يبين أن نسبة ٩ في المائة فقط من الإشارات إلى تغير المناخ منذ عام ٢٠٠٨ هي التي تناولت التخفيف، وهي أهم مسألة لعكس المسار الحالي. وتبدي هذه الهيئات في تناول مسائل التكيف والآثار في فئات معينة والحقوق الإجرائية ارتياحاً أكبر بكثير مما تبديه في معالجة الأسباب الجوهرية لتغير المناخ في حد ذاته. وقد دفعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البلدان النامية إلى التماس المساعدة، لكن هيئات المعاهدات عموماً لم تضطلع بدور في تحديد مسؤولية البلدان الأغنى عن تقديم المساعدة المالية والتقنية للعمل المناخي<sup>(٤٥)</sup>.

(٤٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "تغيّر المناخ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٤٤) انظر Centre for International Environmental Law and the Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, "States' human rights obligations in the context of climate change: 2019 and Cultural Rights, "States' human rights obligations in the context of climate change: 2019 and Cultural Rights", update" (February 2019).

(٤٥) المرجع نفسه.

## الإجراءات الخاصة

٢٥- تناول عدد من المقررين الخاصين تغير المناخ، بما في ذلك تأثيره في السكن والغذاء والتشرد الداخلي والهجرة والشعوب الأصلية<sup>(٤٦)</sup>. وفي ٢٠١٦، كتب المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في تقرير مرجعي أن "على عاتق الدول التزامات باعتماد أطر قانونية ومؤسسية توفر الحماية من الأضرار البيئية التي يمكن أن تعرقل، أو هي تعرقل بالفعل، التمتع بحقوق الإنسان، وتتيح التصدي لهذه الأضرار"<sup>(٤٧)</sup> (A/HRC/31/52). وفي المستقبل القريب، ينبغي للجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة أن تقدم استجابة منهجية لتغير المناخ تراعي مجموع الخيارات المتاحة للتوصل إلى نهج على نطاق المنظومة يكون أكثر إبداعاً وأشد استعجالاً بقيادة المقرر الخاص المعني بالبيئة.

## الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان

٢٦- على الصعيد الإقليمي، لم تتناول المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تغير المناخ مباشرة<sup>(٤٧)</sup>. وعلى العكس من ذلك، وصفت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حق الإنسان في بيئة صحية باعتباره أساسياً لوجود البشرية وينطوي على بُعدين، فردي وجماعي، بما في ذلك الالتزامات الواجبة تجاه أجيال الحاضر والمستقبل. وخلصت إلى أن الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية، في حد ذاتهما، يُلزمان الدول "بمنع حدوث أضرار ذات شأن بالبيئة داخل أقاليمها وخارجها"، وأن هذا بدوره يلزمها "بتنظيم ومراقبة ورصد الأنشطة المضطلع بها في إطار ولايتها، التي يمكن أن تسبب ضرراً ذا شأن بالبيئة؛ وإجراء تقييمات الأثر البيئي ... وإعداد خطط الطوارئ ... والتخفيف من أي ضرر ذي شأن بالبيئة ..."<sup>(٤٨)</sup>.

## المجتمع المدني

٢٧- تعمل طائفة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في قضايا تغير المناخ. غير أن انخراط المجموعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ظل في حدوده الدنيا حتى الآن، ولا يزال التعاون المحدود بين المجموعات المعنية بحقوق الإنسان والمجموعات المعنية بالبيئة يُفوت الفرص. وإعداد دراسة استقصائية مفصلة أمر يتجاوز نطاق هذا التقرير، لكن سجل إنجازات المنظمات الكبرى يعطي صورة مفيدة.

٢٨- وظلت منظمة العفو الدولية منذ عام ٢٠٠٩ تدعو إلى إبرام اتفاق عالمي لكبح تغير المناخ، وانضمت إلى النداء العالمي من أجل العمل المناخي<sup>(٤٩)</sup>. وتشير السجلات العامة إلى أن فريق القيادة العليا "رأى [في عام ٢٠١٥] أن تغير المناخ ليس ... أولوية في الأهداف

(٤٦) انظر A/64/255 و A/70/287 و A/66/285 و A/67/299 و A/HRC/36/46، على التوالي.

(٤٧) انظر Heta Heiskanen, "Climate change and the European Court of Human Rights: future potentials", *The Routledge Handbook of Human Rights and Climate Governance* (London and New York, Routledge, 2018).

(٤٨) Inter-American Court of Human Rights, advisory opinion OC-23/17, 15 November 2017.

(٤٩) انظر منظمة العفو الدولية، "التغير المناخي"، متاح في الرابط التالي:

[www.amnesty.org/en/what-we-do/climate-change/](http://www.amnesty.org/en/what-we-do/climate-change/)

الاستراتيجية للمنظمة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، ومع ذلك ينبغي لها أن تتعمق في تناول هذه المسألة في الأجلين المتوسط والطويل<sup>(٥٠)</sup>. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُعد مشروع سياسة متعلقة بتغير المناخ، لكنه لم يُعتمد بعد. وفي ٢٠١٨، دعت المنظمة الحكومات إلى "الالتزام بأهداف أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات ... أو تحمل المسؤولية عن الخسائر في الأرواح وغيرها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على نطاق لم يسبق له مثيل"<sup>(٥١)</sup>. وتشير تقارير إعلامية أحدث عهداً إلى أن منظمة العفو الدولية تخطط لجعل تغير المناخ أولوية رئيسية ولزيادة أنشطتها في مجال الدعوة بشأن هذا الموضوع<sup>(٥٢)</sup>.

٢٩- وتناولت منظمة هيومن رايتس ووتش مسألة تغير المناخ في إطار برنامجها الأوسع بشأن البيئة. وقد عيّنت عناية شديدة في عدد من التقارير بالإشارة إلى مسائل تتعلق بتغير المناخ، كقطع الأشجار غير القانوني والحق في الغذاء وزواج الأطفال وفيروس زيكا، ووثقت مباشرة في أحد التقارير التحديات المرتبطة بتغير المناخ<sup>(٥٣)</sup>، لكنها لم تهتم سوى اهتمام ضئيل بتأثير تغير المناخ في حقوق الإنسان بوجه عام أو بالتزامات الحكومات بالاضطلاع بإجراءات التخفيف. ونتيجة لذلك، ظل صوت جهة فاعلة رئيسية في المناقشات الدولية غائباً إلى حد بعيد.

## خامساً- مسارات صوب التحول

### ألف- فهم أسباب الامتناع عن اتخاذ الإجراءات

#### ١- تقاعس القيادة الحكومية

٣٠- لا تؤدي الخطب الكثيرة التي يلقيها المسؤولون الحكوميون في المؤتمرات المتتالية إلى إجراءات هادفة. ويبدو أن ثلاثين عاماً من الاتفاقيات لم تؤت شيئاً يُذكر. فمن تورونتو إلى نورديك، ثم إلى كيوتو وبعدها إلى باريس، ظلت اللغة واحدة على نحو لافت للنظر، إذ استمرت الدول في التأجيل والتسويف. وكانت العناصر الأساسية لتغير المناخ مفهومة في السبعينات من القرن الماضي، وظل العلماء والنشطاء يقرعون أجراس الخطر طيلة عقود. لكن الدول واصلت المسير غير آبهة بأي من المحاذير والعتبات العلمية، وما كان يُعتبر حينها احتزازاً قد نصل إليه في أسوأ الأحوال أصبح يبدو مصيرنا في أحسن الأحوال<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٠) Amnesty International 33rd International Council meeting, "Circular 10: human rights aspects of climate change"

(٥١) Amnesty International, "Failure to act swiftly on climate change risks human rights violation on massive scale", 8 October 2018

(٥٢) Sean O'Neill, "Amnesty International expands remit to include climate change", *The Times*, انظر 30 April 2019

(٥٣) Human Rights Watch, "There is no time left. Climate change, environmental threats, and human rights in Turkana County, Kenya" (2015)

(٥٤) Nathaniel Rich, "Losing Earth: the decade we almost stopped climate change", *New York Times Magazine*, 1 August 2018

٣١- وحتى الساعة، ما زالت بلدان عديدة تخطو خطوات قصيرة النظر في الاتجاه الخاطئ. ففي البرازيل، وعد الرئيس بولسونارو بفتح غابة الأمازون المطيرة في وجه التعدين، وإنهاء ترسيم حدود أراضي السكان الأصليين، وإضعاف الوكالات البيئية وإجراءات حماية البيئة<sup>(٥٥)</sup>. وتتجه الصين نحو إنهاء الاعتماد على الفحم، لكنها تُصدّر محطات الطاقة العاملة بالفحم الحجري إلى الخارج<sup>(٥٦)</sup>، ولا تنفذ على الصعيد الداخلي أنظمتها المتعلقة بانبعاثات الميثان<sup>(٥٧)</sup>. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت إلى عهد قريب أكبر مصدر للانبعاثات العالمية، نصّب الرئيس ترامب أفراداً سابقين في جماعات الضغط لتولي أدوار الإشراف<sup>(٥٨)</sup>، وتبنى حجج قطاع الصناعة<sup>(٥٩)</sup>، وترأس حملة شرسة لتقويض الأنظمة البيئية<sup>(٦٠)</sup>، ويسعى سعياً حثيثاً إلى إسكات صوت علم المناخ والتشويش عليه<sup>(٦١)</sup>.

٣٢- ويمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ المبرم في ٢٠١٥ الخطوة التي تبعث على أكبر قدر من الأمل حتى الآن في التصدي لتغير المناخ. ومع ذلك، فإن الالتزامات التي تعهدت بها الدول سعياً إلى تنفيذ الاتفاق لا تكفي للأسف، ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة مدمرة في الاحترار العالمي بـ ٣ درجات مئوية في أفق عام ٢١٠٠<sup>(٦٢)</sup>. وينبغي زيادة الجهود بثلاثة أمثال لمجرد الحد من الاحترار العالمي في درجتين مئويتين وزيادتها بخمسة أمثال لإبقاء الاحترار في حدود ١,٥ درجة. وبينما ينفذ الوقت للحد من الاحترار العالمي في أي من العتبتين، لا تفي الدول حتى بالتزاماتها الحالية غير الكافية<sup>(٦٣)</sup>.

## ٢- فشل الجهات الفاعلة من الشركات

٣٣- ينظر البعض بعين الأمل نحو القطاع الخاص من أجل الابتكار أو التعاون الاستراتيجي مع الشركات في ضوء عقود من تقاعس الدول. غير أن سجل قطاع الوقود الأحفوري يُظهر أن من شبه المؤكد أن يفرضي الاعتماد المفرط على الجهات الفاعلة الساعية إلى الربح إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث يولى الأثرياء العناية ويُترك أفقر الناس خلف الركب. وإذا استُخدم تغير المناخ لتبرير السياسات الملائمة للأعمال التجارية والخصخصة الواسعة النطاق، فسيؤدي إلى التعجيل باستغلال الموارد الطبيعية وزيادة الاحترار العالمي بدلاً من منعهما.

- Dom Philips, "Jair Bolsonaro launches assault on Amazon rainforest protections", *The Guardian*, (٥٥)  
2 January 2019.
- .Michael Lelyveld, "China pushes coal-fired power plants abroad", *Radio Free Asia*, 24 July 2017 (٥٦)
- Scott Miller and others, "China's coal mine methane regulations have not curbed growing (٥٧)  
emissions", *Nature Communications*, vol. 10 (January 2019)
- Lisa Friedman, "Trump says he'll nominate Andrew Wheeler to head the E.P.A.", *New York (٥٨)  
Times*, 16 November 2018
- Environmental Data and Governance Initiative, "Changes to EPA's 'natural gas extraction – (٥٩)  
'hydraulic fracturing' webpage", 9 October 2018
- Nadja Popovich, Livia Albeck-Ripka and Kendra Pierre-Louis, "78 environmental rules on the (٦٠)  
'way out under Trump", *New York Times*, 28 December 2018
- .Sabin Center and Climate Science Legal Defense Fund, "Silencing Science Tracker" (٦١)
- Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C*, انظر (٦٢)  
.summary for policymakers, p. 18
- .UNEP, *Emissions Gap Report 2018*, pp. xiv–xv (٦٣)

٣٤- وشركات الوقود الأحفوري هي السبب الرئيسي في تغير المناخ: ففي ٢٠١٥، شكل قطاع الوقود الأحفوري ومنتجاته ٩١ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة الصناعية في العالم، و ٧٠ في المائة من مجموع الانبعاثات البشرية المنشأ<sup>(٦٤)</sup>. وتعلم شركات القطاع منذ عقود أنها مسؤولة عن ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وأن هذا الارتفاع يمكن أن يؤدي إلى تغير مناخي كارثي<sup>(٦٥)</sup>. ففي الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣، كانت لدى معهد النفط الأمريكي فرقة عمل كان يُطلق عليها في الأصل اسم فرقة العمل المعنية بثاني أكسيد الكربون والمناخ. واستعرضت الفرقة في اجتماع عُقد في ١٩٨٠ تقريراً يصف "أدلة قوية من واقع التجربة" على أن زيادة ثاني أكسيد الكربون تعزى "أساساً إلى احتراق الوقود الأحفوري". وحذر مؤلف التقرير من أن نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل سنوي نسبته ٣ في المائة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بـ ٢,٥ درجة مئوية، الأمر الذي قد "يعطل نمو الاقتصاد العالمي في حدود عام ٢٠٢٥ تقريباً"، و"احتمال" ارتفاعها بـ ٥ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٦٧، مما ستكون له "آثار كارثية على الصعيد العالمي"<sup>(٦٦)</sup>.

٣٥- ومع ذلك، لم يتخذ القطاع أي إجراء لتغيير نموذج أعماله. وفي الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٥، ضاعفت شركات الوقود الأحفوري مساهمتها في الاحترار العالمي، إذ عادلّت انبعاثاتها خلال ٢٨ سنة انبعاثاتها المسجلة طيلة ٢٣٧ سنة من قبل، منذ الثورة الصناعية<sup>(٦٧)</sup>. وخلال هذه الفترة، تسببت ١٠٠ شركة فقط في ٧١ في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة<sup>(٦٨)</sup>.

٣٦- وشرعت شركات الوقود الأحفوري أيضاً في حملة طموحة لمنع حدوث تغيير حقيقي وإحباط محاولة فرض التزامات ملزمة فيما يتعلق بالانبعاثات. وعندما فُتح باب التوقيع على بروتوكول كيوتو في التسعينات من القرن الماضي، حرص معهد النفط الأمريكي على عدم تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة، مشيراً في رسالة إلى البيت الأبيض إلى أن ذلك "سيكون بالغ الضرر بالاقتصاد الأمريكي"<sup>(٦٩)</sup>. وتولى المعهد أيضاً قيادة ما أسماه "خطة عالمية للتواصل بشأن علم المناخ" لإقناع الجمهور بأن علم المناخ تعتربه شكوك كبيرة، وإحباط بروتوكول كيوتو، ووقف أي مبادرات إضافية<sup>(٧٠)</sup>. ويذهب تقدير إلى أن قطاع الوقود الأحفوري أنفق ٣٧٠ مليون دولار على مجموعات الضغط المعنية بتشريعات الولايات المتحدة بشأن تغير

(٦٤) انظر "The carbon majors database. CDP carbon majors report 2017", CDP.

(٦٥) انظر، على سبيل المثال، Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate* (New York, Simon and Schuster, 2014), pp. 31–64؛ و Neela Banerjee, Lisa Song and David Hasemyer, "Exxon: the road not taken", *Inside Climate News*, 16 September 2015؛ و Business and Human Rights Resource Centre, "Turning up the heat: corporate legal accountability for climate change" (2018).

(٦٦) محضر اجتماع فرقة العمل، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠، متاح في الرابط التالي:

[www.climatefiles.com/climate-change-evidence/1980-api-climate-task-force-co2-problem/](http://www.climatefiles.com/climate-change-evidence/1980-api-climate-task-force-co2-problem/)

(٦٧) CDP, "The carbon majors database".

(٦٨) المرجع نفسه.

(٦٩) Letter from William F. O'Keefe to Laura D'Andrea Tyson, 20 March 1996، متاحة في الرابط التالي: [www.climatefiles.com/trade-group/american-petroleum-institute/1996-api-white-house-greenhouse/](http://www.climatefiles.com/trade-group/american-petroleum-institute/1996-api-white-house-greenhouse/)

(٧٠) انظر John Cushman Jr., "Industrial group plans to battle climate treaty", *New York Times*, 26 April 1998.

المناخ في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦<sup>(٧١)</sup>، وأنفق مبلغاً أكبر من ذلك لتمويل مراكز الفكر ومؤسسات البحث وعلماء القطاع. وداخل الولايات المتحدة، كان ذلك فعالاً على نحو يبعث على الإحباط: فلم يُصدّق قط على بروتوكول كيوتو، وتراجع فهم الجمهور لمسألة تغير المناخ تراجعاً سريعاً جداً، وأشار الرئيس ترامب إلى تغير المناخ باعتباره "أكذوبة" حيكت للإضرار بالصناعة التحويلية المحلية.

### ٣- اشتراك الحكومات في انبعاثات الشركات

٣٧- لا تزال الدول إلى وقتنا هذا تدعم قطاع الوقود الأحفوري بمبلغ يصل إلى ٥,٢ تريليونات دولار في السنة، أو ٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(٧٢)</sup>. ويذهب تريليون دولار آخر لدعم الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية<sup>(٧٣)</sup>. ولو تُوحيث الكفاءة في تسعير الوقود الأحفوري في ٢٠١٥ لانخفضت انبعاثات الكربون العالمية بنسبة ٢٨ في المائة<sup>(٧٤)</sup>.

٣٨- ويتناقض فشل الدول في حماية الناس من تغير المناخ في التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة تناقضاً صارخاً مع رغبتها في توفير حماية استثنائية للمستثمرين بإبرام عدد مدهل من معاهدات التجارة والاستثمار الدولية خلال الفترة نفسها - متجاهلة تناقضات جلية كتأثير نقل السلع في الانبعاثات. وسار نظاما التجارة والمناخ قدماً في آن واحد لكن بفرق شاسع في الوزن وفي الالتزامات بالإنفاذ. فعلى سبيل المثال، لم تتعهد الولايات المتحدة بأي التزام ملزم بخفض انبعاثات الكربون، لكنها أبرمت عدداً هائلاً من الاتفاقات الدولية الملزمة التي توفر للمستثمرين حقوقاً أساسية وتمكنهم من جر الولايات المتحدة إلى التحكيم الدولي السري. وعلى الصعيد العالمي، قبل واضعو السياسات بالحاجة إلى هذه المعاهدات لكنهم لم يتيقنوا بها<sup>(٧٥)</sup>.

### باء- الحاجة إلى تحول اقتصادي

٣٩- ما انفك كل من الدول والسياسيين والشركات يستخدم حججاً اقتصادية سيئة لعرقلة العمل المناخي. فقد دفعت حكومات شتى بأن هذا العمل من شأنه أن يغير الأسواق ويهدد النمو الاقتصادي ويضر بأسلوب عيش المواطنين ويقضي على الوظائف. وهذا نهج قصير النظر يدعو إلى السخرية.

٤٠- ومنذ الثورة الصناعية، ظلت الغالبية العظمى من النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر تتوقف على استغلال الموارد الطبيعية، على الرغم من التكاليف الاجتماعية والبيئية.

(٧١) انظر Yale Environment 360, "Fossil fuel interests have outspent environmental advocates 10:1 on climate lobbying", 19 July 2018.

(٧٢) انظر International Monetary Fund (IMF), "Global fossil fuel subsidies remain large: an update based on country-level estimates", Working Paper 19/89 (May 2019).

(٧٣) UN Environment and others, *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences* (2017), p. 29.

(٧٤) انظر IMF, "Global fossil fuel subsidies remain large".

(٧٥) Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*, p. 76.

وأدت أنواع الوقود الأحفوري إلى زيادة الحصول على الطاقة والنقل وتحسن نوعية الحياة. وتعتمد الوظائف في قطاعات عديدة على استخراج الموارد وعلى الانبعاثات<sup>(٧٦)</sup>. وظلت البلدان النامية تتفرج على البلدان الأغنى وهي تزداد غنى بحرق كميات من الوقود الأحفوري تنم عن انعدام المسؤولية. لكن ذلك النمو بات مهدداً بالفعل من جراء الآثار الكارثية لتغير المناخ وتضاؤل الموارد الطبيعية وتغير النظم الإيكولوجية والأخطار البيئية<sup>(٧٧)</sup>. ولن يؤدي الثبات على هذا الطريق إلى استمرار النمو، بل هو وصفة لكارثة اقتصادية طويلة الأجل.

٤١ - وإذا استمر تغير المناخ في مساره الحالي سيفتك بالاقتصاد العالمي<sup>(٧٨)</sup>. فوفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سيشهد العالم في حال زيادة الاحترار العالمي بدرجتين مئويتين خسائر اجتماعية واقتصادية تصل إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و٦٩ تريليون دولار من الأضرار<sup>(٧٩)</sup>. وخلصت دراسة، وضعت في اعتبارها فقط ارتفاع درجة الحرارة ولم تتناول الظواهر الجوية القصوى المرتبطة به، إلى أن عدم التخفيف من الاحترار يُتوقع أن يؤدي إلى انخفاض الدخل العالمية في المتوسط بنسبة ٢٣ في المائة تقريباً بحلول ٢١٠٠ وإلى اتساع التفاوت في الدخل<sup>(٨٠)</sup>. وفي الولايات المتحدة وحدها، سُجلت ٢٤١ كارثة جوية ومناخية منذ ١٩٨٠ تجاوزت تكلفة الضرر الناجم عن كل واحدة منها مليار دولار، وبلغت تكلفة أضرارها مجتمعة ١,٦ تريليون دولار<sup>(٨١)</sup>.

٤٢ - ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يعتمد ١,٢ مليار وظيفة - أو ٤٠ في المائة من العمالة العالمية - على بيئة مستدامة وصحية. وسيؤدي الإجهاد الحراري، في حال تحقق أفضل سيناريو (أي زيادة الاحترار بـ ١,٥ درجة مئوية بحلول ٢١٠٠)، إلى خفض ساعات العمل على الصعيد العالمي بنسبة ٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وحده - أي ما يعادل ٧٢ مليون وظيفة بدوام كامل، وهذا أقل تقدير على الأرجح. وسيؤثر التلوث والتدهور البيئي في إنتاجية العمال وصحتهم ودخلهم وأمنهم الغذائي<sup>(٨٢)</sup>.

٤٣ - وسيطلب التصدي لتغير المناخ تحولاً أساسياً في الاقتصاد العالمي وفي النهج الذي دأبت الدول على اتباعه لتحقيق الرخاء<sup>(٨٣)</sup>، بفصل التحسينات في الرفاه الاقتصادي والحد من الفقر عن استنفاد الموارد وانبعاثات الوقود الأحفوري وإنتاج النفايات. وسينطوي ذلك على

(٧٦) UN Environment and others, *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences*

(٧٧) International Labour Organization (ILO), *Greening with Jobs. World Employment Social Outlook 2018*, pp. 9 and 17.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢ و ٧ و ٢٧.

(٧٩) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C*, pp. 264 and 453. انظر أيضاً Marshall Burke, W. Matthew Davis and Noah S. Diffenbaugh, "Large potential reduction in economic damages under UN mitigation targets", *Nature*, vol. 557 (May 2018).

(٨٠) انظر Marshall Burke, W. Matthew Davis and Noah S. Diffenbaugh, "Global non-linear effect of temperature on economic production", *Nature* (November 2015).

(٨١) انظر Adam B. Smith, "2018's billion dollar disasters in context", *National Oceanic and Atmospheric Administration*, 7 February 2019.

(٨٢) انظر ILO, *Greening with Jobs. World Employment Social Outlook 2018*, pp. 2, 7 and 27.

(٨٣) المرجع نفسه.

تغيرات جذرية ونظمية، بما في ذلك الحوافز والتسعير والتنظيم وتخصيص الموارد، من أجل عرقلة النهج غير المستدامة ونقل التكاليف البيئية إلى النظم الاقتصادية الفرعية برمتها، بما في ذلك الطاقة والزراعة والصناعة التحويلية والتشييد والنقل<sup>(٨٤)</sup>.

٤٤ - والازدهار الاقتصادي والعمل اللائق والاستدامة البيئية عناصر منسجمة تماماً. فقد خلصت الدراسات إلى أن من الممكن الاعتماد على طاقة الرياح والماء والطاقة الشمسية في جميع مشاريع الطاقة الجديدة بحلول عام ٢٠٣٠ والانتقال بنظام الطاقة بأكمله إلى الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠ بالتكنولوجيا الحالية وبالتكلفة نفسها المترتبة على استخدام الوقود الأحفوري<sup>(٨٥)</sup>. ويمكن أن تحفز السياسات الضريبية وإجراءات تسعير الكربون الاستثمار قليل الانبعاث الكربوني والتخفيف من الانبعاثات، وتولد الإيرادات من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وتحفز على خلق وظائف خضراء جيدة<sup>(٨٦)</sup>.

٤٥ - ولا يعتقد البنك الدولي أن مساراً قليل الانبعاث الكربوني سيؤدي إلى ببطء النمو الاقتصادي<sup>(٨٧)</sup>. بل هناك أدلة قوية على أن الحد من الانبعاثات سيخفف من الضرر الاقتصادي لتغير المناخ بتريليونات الدولارات<sup>(٨٨)</sup>. وستخلق الطاقة المتجددة فرص العمل، ويمكن أن تؤدي في الوقت ذاته الاستثمارات الموفرة للطاقة إلى وفورات أكبر حجماً في الطاقة وانبعاثات أقل. ومن شأن التكيف مع المناخ وبناء اقتصاد مستدام أن يسهما أيضاً في تقليص تكاليف الرعاية الصحية والتدهور البيئي، واستعادة الموارد التي استُخدمت استخداماً مفرطاً واستُنفدت، وزيادة الأمن الغذائي والمائي، والحد من الفقر وعدم المساواة<sup>(٨٩)</sup>. وقد أظهرت الدراسات أن مجرد فوائد الحد من التلوث في الصحة والزراعة يمكن أن تعوض تكاليف التخفيف، إلى غاية عام ٢٠٣٠ على الأقل<sup>(٩٠)</sup>.

٤٦ - وقد فصل ثلاثة وعشرون بلداً بالفعل النمو الاقتصادي عن الانبعاثات باستخدام الطاقة المتجددة وإجراءات تسعير الكربون والإعانات الخضراء والوظائف الخضراء، مما يعني أن اقتصاداتها تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة انبعاثاتها أو استخدامها للموارد. وقد تمكنت من تحقيق

(٨٤) انظر UN Environment and others, *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences*

(٨٥) انظر Mark Z. Jacobson and Mark A. Delucchi, "Providing all global energy with wind, water, and solar power, part I: technologies, energy resources, quantities and areas of infrastructure, and Energy Watch Group, "100% renewable و 'materials'", *Energy Policy*, vol. 39, No. 3 (March 2011). "electricity worldwide is feasible and more cost-effective than the existing system", 8 November 2017

(٨٦) انظر UNEP, *Emissions Gap Report 2018*, pp. xxi-xxii

(٨٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ، الصفحة ٧.

(٨٨) انظر Marshall Burke, W. Matthew Davis and Noah S. Diffenbaugh, "Large potential reduction in economic damages under UN mitigation targets"

(٨٩) UN Environment and others, *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences*, pp. Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 26, 27 and 31 1.5°C*, summary for policymakers, p. 21

(٩٠) World Bank, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*, p. 23



ذلك، في المتوسط، بموازاة الحد من الفقر بوتيرة أسرع مقارنة بالبلدان الأخرى<sup>(٩١)</sup>. فالحوافز الاجتماعية وسياسية إذن، وليست تكنولوجية أو اقتصادية.

## القطاع الخاص

٤٧- يتطلب الرد على الاحترار العالمي تغييراً يفضي إلى التحول، وبينما يرى البعض أن هناك فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة وإعمال الحقوق الأساسية، يبدو أن آخرين يرون أن هناك فرصة لإجراء إصلاحات مواتية للمستثمرين لطالما سعوا إليها. وقد شرع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً في مبادرة باسم 'الاستثمار من أجل المناخ' (Invest4Climate)، "لتحديد الحوافز السياساتية والتنظيمية التي تعترض توسيع نطاق الاستثمار وإيجاد الحلول وتقديم الدعم السياسي لتذليلها"<sup>(٩٢)</sup>. ودعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية) إلى سياسات "استثمار مرنة" يصعب تمييزها عن التوصيات التي ظلت هذه المؤسسات تصدرها طيلة سنوات وأوصلتنا إلى هذا الوضع: يجب على الحكومات أن تركز على أن يكون الاقتصاد "مفتوحاً أمام الاستثمار التنافسي"، وتضمن أن تكون أسواق العمل "مرنة"، وتتبنى "مبادئ أساسية في مجال الاستثمار مثل عدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب"، وتلغي التعريفات والالتزامات المتعلقة بالمحتوى المحلي<sup>(٩٣)</sup>.

٤٨- ولا شك في أن الشركات ستضطلع بدور في توفير الحلول لتغير المناخ وتنفيذها، لكن سيكون من الخطأ الاعتماد المفرط على تطوع القطاع الخاص. فتغير المناخ ناتج عن فشل الأسواق، ولن تحقق الالتزامات الطوعية بخفض الانبعاثات أكثر من ذلك. ففي أيار/مايو ٢٠١٩، التزمت ٥٥٤ شركة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار "مبادرة الغايات القائمة على العلم"، لكن هذه المبادرة ليست ملزمة أساساً وتعتمد اعتماداً كلياً على الإبلاغ الذاتي<sup>(٩٤)</sup>.

٤٩- ومن المرجح أن تُحوّل مبالغ مالية ضخمة إلى القطاع الخاص وعن طريقه، بما في ذلك عبر المؤسسات المالية الدولية وآليات تمويل العمل المناخي، مما ينطوي على خطر منح الهبات للشركات أو بيع المنافع العامة بثمن بخس. وأدت الجهود المواتية للشركات المبدولة للتصدي للانبعاثات إلى "حوافز ضارة" وكافأت المصنعين على إنتاج غازات الدفيئة لكي يجازوا مرة أخرى على تدمير تلك الانبعاثات، أو ألهمت "النصابين والمحتالين" للبحث عن مجتمعات في بلدان غنية بيولوجياً لضمان حقوق الأرض وما تنطوي عليه من وعود بكسب عائدات أرصدة الكربون<sup>(٩٥)</sup>.

٥٠- وتشكل الخصخصة المتصلة بتغير المناخ أيضاً مخاطر على حقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر. فمؤسسة التمويل الدولية تهدف، في خطتها لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ إلى "زيادة الاستثمارات المناخية" لتصل إلى ٢٨ في المائة من تمويلها في أفق ٢٠٢٠ و"تحفيز" تعبئة ١٣ مليار دولار من رؤوس أموال القطاع الخاص سنوياً، بوسائل تشمل إقامة الشركات

(٩١) ILO, *Greening with Jobs. World Employment Social Outlook 2018*, pp. 7, 13 and 15

(٩٢) انظر World Bank, "About Invest4Climate" (February 2019)

(٩٣) OECD, *Investing in Climate, Investing in Growth* (2017), pp. 185, 187-188, 209 and 215-216

(٩٤) انظر <https://sciencebasedtargets.org/about-the-science-based-targets-initiative/>

(٩٥) انظر Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*, pp. 219-220

بين القطاعين العام والخاص<sup>(٩٦)</sup>. وفيما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ أغلقت المؤسسة ٢١ معاملة بشأن شراكات بين القطاعين العام والخاص مرتبطة بالمناخ، معبئة ٢,٩ مليار دولار<sup>(٩٧)</sup>. وتحدد المؤسسة ضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص شكلاً من "الهياكل الأساسية الذكية مناخياً لإمدادات المياه في المناطق الحضرية" وتدعي أن القطاع الخاص "سيساعد في كفاءة الحصول المستدام على خدمات المياه"<sup>(٩٨)</sup>. والاعتقاد بأن الخصخصة ستعزز فرص الحصول على المياه في وقت تتزايد فيه ندرة المياه أمر مقلق للغاية، بالنظر إلى أن الخصخصة تعطي الأولوية حتماً للربح وتضع جانبا اعتبارات من قبيل المساواة وعدم التمييز، مما يفضي إلى تهميش الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة (انظر A/73/396).

٥١- وبدلاً من مساعدة العالم على التكيف مع تغير المناخ، فإن خصخصة الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية يمكن أن تكون شكلاً من أشكال سوء التكيف. فعندما عصفت إعصار ساندي بنيويورك في عام ٢٠١٢، وحرمت سكان نيويورك منخفضي الدخل وضعاف الحال من الكهرباء والرعاية الصحية، حُمي مقر غولدمان ساكس بعشرات آلاف أكياس الرمل المملوكة لهذه الشركة ومُدَّ بالطاقة من مولده الكهربائي<sup>(٩٩)</sup>. وأُوفد إطفائيون خواص ذوو قفازات بيضاء لإنقاذ قصور زبائن قطاع التأمين من الطراز العالي من الحرائق المهولة<sup>(١٠٠)</sup>. ويمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على القطاع الخاص إلى سيناريو الفصل العنصري المناخي حيث يدفع الأثرياء مقابل الهروب من فرط الحر والجوع والنزاع، بينما يُترك باقي العالم عرضة للمعاناة.

### تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ

٥٢- لا بد من تعبئة مئات مليارات الدولارات أو أكثر لتجنب معاناة بشرية وخسائر تقدر بتربليونات الدولارات. أما التزام البلدان المتقدمة بتعبئة ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ "فليس سوى جزء من التمويل اللازم للإبقاء على متوسط ارتفاع درجة الحرارة في درجتين معويتين"<sup>(١٠١)</sup>. ولا يكفي أيضاً لتلبية الاحتياجات في مجال التكيف، التي يُتوقع أن يتراوح مجموعها في البلدان النامية بين ١٤٠ مليار دولار و٣٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠<sup>(١٠٢)</sup>، وما بين ٢٨٠ مليار دولار و٥٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٥٠<sup>(١٠٣)</sup>. ووفقاً لتحليل للأرقام الموجودة، فإن المساعدة المقدرة أقل من المساعدة المبلغ عنها، وتقل المساعدة القائمة على المنح كثيراً عن القروض، ولا يذهب سوى جزء صغير منها نحو أقل البلدان نمواً<sup>(١٠٤)</sup>.

(٩٦) International Finance Corporation (IFC), "IFC climate implementation plan" (April 2016), p. 1

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٩٨) IFC, *Creating Markets for Climate Business* (2017), p. 94

(٩٩) انظر Jessica Pressler, "Goldman has the power", *New York Magazine*, 3 November 2012

(١٠٠) Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*, p. 52

(١٠١) Michael I. Westphal and others, "Getting to \$100 billion: climate finance scenarios and projections

.to 2020", World Resources Institute (May 2015), p. 5

(١٠٢) Oxfam, "Climate finance shadow report 2018", p. 6

(١٠٣) انظر UNEP, "Cost of adapting to climate change could hit \$500 billion per year by 2050", 10 May 2016

(١٠٤) Oxfam, "Climate finance shadow report 2018", p. 3

٥٣ - ويمكن أن تسهم مشاريع التخفيف والتكيف التي تدعمها صناديق المناخ أيضاً في تقويض مجموعة من حقوق الإنسان الإجرائية والموضوعية (انظر A/HRC/WG.2/19/CRP.4). فتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين إذا لم يراع الممولون الآثار الجنسانية المترتبة على تغير المناخ والتمييز المنهجي الذي تتعرض له المرأة (A/HRC/41/26، الفقرة ٤٧). وقد دعا الخبراء إلى العمل على "توحيد" الضمانات المتعلقة بمختلف صناديق وآليات المناخ و"تنقيحها لكي تراعي مراعاة تامة الاعتبارات المتصلة بحقوق الإنسان" (A/HRC/31/52، الفقرة ٦١).

## جيم - التحول المجتمعي

٥٤ - استندت معظم المكاسب التي تحققت في مجالي الحد من الفقر والنمو الاقتصادي في الحقبة ما بعد الصناعية إلى استخراج الموارد واستغلالها على نحو غير مستدام. واغتنى بعض الناس وبعض البلدان غنى فاحشاً عن طريق الانبعاثات من دون دفع تكاليفها على البيئة والصحة البشرية، التي يتحمل عبئها أكثر من غيرهم الأشخاص الذين يعيشون في فقر. ولن يؤدي الثبات على هذا الطريق إلى الحفاظ على النمو في الأجل الطويل، بل ستكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد العالمي وسيوقع مئات الملايين من الناس في براثن الفقر. ولا ينبغي اعتبار العمل المناخي عائفاً أمام النمو الاقتصادي بل دافعاً إلى فصل النمو الاقتصادي عن الانبعاثات واستخراج الموارد، ومحفزاً للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتحسين حقوق العمال وجهود القضاء على الفقر.

٥٥ - وسيطلب تغير المناخ تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد العالمي. ولا بد من فعل ذلك بطريقة تتيح الدعم اللازم وتحمي العمال وتخلق فرص العمل اللائق، وتسترشد بمعايير العمل الدولية. وسيكون بناء شبكة قوية للحماية الاجتماعية وحسن الانتقال إلى اقتصاد أخضر أفضل وسيلة للتصدي لما سينجم عن تغير المناخ من أضرار لا مفر منها<sup>(١٠٥)</sup>.

٥٦ - وينبغي أن يكون تغير المناخ حافزاً للدول لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي طال تجاهلها والتغاضي عنها، بما فيها الحق في الضمان الاجتماعي والماء والصرف الصحي والتعليم والغذاء والرعاية الصحية والسكن والعمل اللائق. وينبغي استخدام الإيرادات المتأتية من العمل المناخي، بما في ذلك مراقبة الانبعاثات وإعادة هيكلة الضرائب، في تمويل برامج الحماية الاجتماعية من أجل حماية الأشخاص المتضررين.

٥٧ - ويُرجح أن يؤدي اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ إلى فقدان وظائف في بعض القطاعات كثيفة الانبعاثات الكربونية. غير أن الوظائف الجديدة اللازمة للحد من الاحترار العالمي في درجتين مئويتين ستعوض تلك الوظائف المفقودة وتزيد عليها، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية. فالانتقال إلى الطاقة النظيفة وحدها سيؤدي إلى زيادة صافية قدرها ١٨ مليون وظيفة من خلال الطاقة المتجددة ونمو المركبات الكهربائية وتزايد كفاءة الطاقة في المباني. ويُتوقع أن يفضي التحول من اقتصاد قائم على الاستهلاك إلى اقتصاد التدوير القائم على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإعادة التصنيع إلى خلق ٦ ملايين وظيفة أخرى، ويتيح التحول إلى الزراعة المستدامة فرص عمل إضافية<sup>(١٠٦)</sup>.

(١٠٥) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report: Global Warming of 1.5°C*, p. 464

(١٠٦) ILO, *Greening with Jobs. World Employment Social Outlook 2018*, p. 1

٥٨ - وسيطلب التحول وضع سياسات قوية على الصعيد المحلي لدعم العمال الذين يُزاحون من وظائفهم، وتيسير انتقالهم إلى غيرها، وضمان جودة الوظائف الجديدة. وينبغي أن تشمل هذه السياسات التحويلات النقدية والحماية من البطالة ودعم التنسيب ومنح الانتقال<sup>(١٠٧)</sup>. وتشكل التغيرات الحتمية في الاقتصاد والقوى العاملة مبررات قوية لوضع برامج شاملة لضمان فرص العمل، تتيح عمالاً قائماً على الحقوق وتتيح الأصول والخدمات والهياكل الأساسية اللازمة للتحول الأخضر والتخفيف من آثار الكوارث مقابل دخل مستقر<sup>(١٠٨)</sup>.

٥٩ - وإذا أدير الانتقال إلى اقتصاد مستدام إدارة حسنة، يمكن أن يسهم في خلق وظائف أفضل جديدة، ودفع العمال نحو القطاع الرسمي، وتوفير التعليم والتدريب، والحد من الفقر، وحماية الرفاه الاقتصادي، والتصدي للتمييز وعدم المساواة<sup>(١٠٩)</sup>. وأمام البلدان النامية فرصة أيضاً لتخطي النمو القائم على الوقود الأحفوري وتحقيق طفرة نوعية نحو الطاقة المتجددة اللامركزية والتكنولوجيات الأكفأ في مجالي الزراعة والبناء. أما إذا أسيتت إدارة هذا الانتقال، فسترتب عليه خسائر في الوظائف، وعواقب وخيمة على الفقراء، وترسُخ التمييز في مجال العمل، وتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية والعمل<sup>(١١٠)</sup>.

٦٠ - ولم تتصد الحكومات ولا أطراف فاعلة كثيرة في الأوساط المعنية بحقوق الإنسان بجديّة لتغيير المناخ على مدى عقود. ويصبح من الصعب تصور المشكلة بالنظر إلى حجمها ونطاقها وشراستها. فقد حجبت الشركات الوقائع واعتزضت على التدخل سعياً منها إلى تحقيق أرباح قصيرة الأجل<sup>(١١١)</sup>. ولا تزال أسوأ النتائج بعيدة للغاية بحيث لا تشد اهتمامنا تماماً، ولا يتجاوز نظر المجالسين على كراسي السلطة موعد الانتخابات التالية. وقد وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها النتائج المتوقعة في أحسن الأحوال هي الموت والمعاناة على نطاق واسع بحلول نهاية هذا القرن، أما أسوأ ما يُتوقع فيهدد الإنسانية بالانقراض<sup>(١١٢)</sup>.

٦١ - ومع ذلك، سُجلت بعض التطورات الإيجابية. فقد بدأت انبعاثات تسعة وأربعين بلداً تنخفض بالفعل. والتزم أكثر من ٧ ٠٠٠ مدينة و ٢٤٥ منطقة و ٦ ٠٠٠ شركة بالتخفيف من آثار تغير المناخ. ولم يعد الفحم قادراً على المنافسة وبدأت تكلفة الطاقة المتجددة تقل بسرعة<sup>(١١٣)</sup>. وتُعتبر الدعوى القضائية التي رفعتها مؤسسة Urgenda ضد حكومة هولندا أول دعوى في العالم يبين فيها المواطنون أن على حكومتهم واجباً قانونياً يلزمها بمنع تغير المناخ<sup>(١١٤)</sup>.

(١٠٧) انظر ILO, “Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all” (2015).

(١٠٨) انظر ILO, *Greening with jobs. World Employment Social Outlook 2018*, p. 110–111.

(١٠٩) انظر ILO, “Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all”.

(١١٠) انظر UN Environment and others, *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences*.

(١١١) انظر Business and Human Rights Resource Centre, “Turning up the heat: corporate legal accountability for climate change”.

(١١٢) انظر David Wallace-Wells, *The Uninhabitable Earth*, p. 29.

(١١٣) انظر UNEP, *Emissions Gap Report 2018*, p. xx.

(١١٤) Urgenda, “Climate case” (2019).

وفي أستراليا، رفضت محكمة استئنافاً يطلب الإذن بحفر منجم جديد للفحم، لأسباب منها أن المنجم سيسهم في الاحترار العالمي<sup>(١١٥)</sup>. وفي الولايات المتحدة، قدم المشرعون مقترحات بشأن اتفاق أخضر جديد لتحقيق التعادل في رصيد الانبعاثات، بموازاة الاستثمار في الوظائف والهيكل الأساسية الخضراء<sup>(١١٦)</sup>، وحفزت الناشطة في مجال المناخ، غريتا تونبرغ، البالغة من العمر ١٦ عاماً، حركة دولية من المظاهرات من أجل المناخ<sup>(١١٧)</sup>. إضافة إلى ذلك، اجتاحت احتجاجات حركة التمرد ضد الانقراض المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هذا العام ودفعت برلمانات ويلز واسكتلندا والمملكة المتحدة إلى إعلان حالة الطوارئ المناخية<sup>(١١٨)</sup>.

## دال - تحويل النظام الدولي لحقوق الإنسان

٦٢ - إن التحدي الاستثنائي يتطلب استجابة استثنائية. ولا يمكن التعامل معه من خلال النهج التقليدية فحسب. وتغير المناخ حالة طارئة لم يسبق لها مثيل، وتتطلب من الأوساط المعنية بحقوق الإنسان تفكيراً جريئاً وخلاقاً. لكن الجميع يعرف أن هذه الفئة تعارض الابتكار وتعتقد أن بالإمكان معالجة التحدي الرئيسي المقبل، مهما كان مختلفاً أو مثيراً، بالوسائل الراسخة.

### ١ - الاعتراف بالحاجة الملحة إلى تغيير يفضي إلى التحول

٦٣ - لا تتمثل الخطوة الأولى لتجاوز الجمود في الاعتراف بالحاجة الملحة إلى العمل المفضي إلى التحول فحسب، بل في الاعتراف أيضاً بأن حقوق الإنسان يمكن بل يجب أن تكون جزءاً من الحل. ولا بد من التخلي عن وهم الاعتقاد بأن تغير المناخ مسألة تقنية في الواقع، أو مجرد مسألة سياسية، وبأن قانون حقوق الإنسان لا يؤدي سوى دور طفيف.

٦٤ - وإذا لم يحدّ خطر يرجح أن يهدد أو يقوض التمتع بحقوق الإنسان، المكرسة في الشريعة الدولية للحقوق، والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى اتخاذ إجراءات متضافرة، فسيهمش هؤلاء أنفسهم بأنفسهم أو لن تعود هناك حاجة إليهم في وجه أكبر التحديات إلحاحاً أمام البشرية في الآجال القصير والمتوسط والبعيد.

٦٥ - وقد بادر بعض الناشطين والمحامين والمجتمعات المحلية المتضررة، وبعض الحكومات أحياناً، إلى تنفيذ استراتيجيات واعدة وخلاقة ثمة حاجة ملحة إليها لكي يكون لحقوق الإنسان وزن في المحادثات المتعلقة بتغير المناخ، لكن الرد السائد حتى الآن لا يزال هو الحذر الشديد، أو بالأحرى التنصل. وينبغي للأوساط المعنية بحقوق الإنسان ككل، ولكل مكون من مكوناتها أيضاً، تكثيف الجهود وتناول مسألة تغير المناخ بحزم وعلى نحو خلاق.

(١١٥) انظر Marcos Orellana, "Australia court rules it is the 'wrong time' for coal", *Human Rights Watch*, 10 February 2019, *Gloucester Resources Limited v. Minister for Planning* [2019] NSWLEC 7.

(١١٦) انظر H.Res.109 – Recognizing the duty of the Federal Government to create a Green New Deal، متاح في الرابط التالي: [www.congress.gov/bill/116th-congress/house-resolution/109/text](http://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-resolution/109/text).

(١١٧) انظر Ilze Filks, "Swedish student Greta's climate 'school strike' goes global", *Reuters*, 11 March 2019.

(١١٨) "Climate emergency" declared by Welsh Government", *BBC*, 29 April 2019.

## ٢- الاعتراف بالتهديدات الماثلة أمام الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية

٦٦- يركز النظر في المخاطر المحتملة التي تنجم عن تغير المناخ دائماً، في المقام الأول، إن لم يكن يركز حصراً، على الحق في الحياة والماء والصرف الصحي والصحة والغذاء والسكن، غير أن الديمقراطية وسيادة القانون، فضلاً عن مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية معرضة للخطر بالقدر نفسه<sup>(١١٩)</sup>. وقد شدد العديد من المعلقين على أن تغير المناخ ينبغي أن يعتبر مسألة طارئة، وأن على الحكومات والجهات الأخرى أن تتصرف وفقاً لذلك<sup>(١٢٠)</sup>. وقد لا يكون المقصود من ذلك إعلان حالة الطوارئ رسمياً، ومن ثم تبرير القيود المفروضة على حقوق الإنسان، لكن الدول يمكن أن تستجيب بالفعل لتغير المناخ بزيادة سلطات الحكومة والحد من بعض الحقوق. وستكون هذه العملية محفوفة بمشاكل كبيرة وتتطلب يقظة شديدة من الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والمحاكم الوطنية والإقليمية.

٦٧- إضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم التيقن وانعدام الأمن التي سيعيش فيها كثير من الناس، والمقتربة بتحركات الأشخاص على نطاق واسع داخلياً وعبر الحدود، ستشكلان تحديين هائلين وغير مسبوقين أمام الحكومة<sup>(١٢١)</sup>. ومن المرجح أن يؤدي احتمال سخط المجتمع، وتزايد عدم المساواة بل وارتفاع مستويات الحرمان بين بعض الفئات، إلى تحفيز الردود القومية أو القائمة على كره الأجانب أو العنصرية أو غير ذلك. وسيكون من الصعب للغاية اتباع نهج متوازن إزاء الحقوق المدنية والسياسية، سواء أكان ذلك في مجتمع يسعى بحزم إلى التخفيف من آثار تغير المناخ أم في مجتمع يرفض ذلك.

## ٣- تنشيط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٦٨- نظراً إلى تهديد وتقويض إمكانية حصول الناس على الغذاء والأرض والماء والرعاية الصحية والسكن والتعليم، ستزداد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسات مبدئية تكفل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وستتطلب الأنواع اللازمة من السياسات المفضية إلى التحول، وما يقترن بها من حاجة إلى توزيع أعدل للموارد وتلبية الاحتياجات الأساسية التعامل أيضاً مع هذه الحقوق بمنهجية أكبر بكثير مما اعتمده معظم الحكومات والمجموعات المعنية بحقوق الإنسان حتى الآن. وسيكون التأقلم مع آثار تغير المناخ المأساوية حتماً أصعب بكثير مما لم تكفل الحماية لحقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية. وينطبق ذلك أشد ما ينطبق على الأشخاص الذين يعيشون في فقر، إذ لا يكاد يشك أحد في أن محنتهم ستتفاقم إلى حد بعيد. وثمة مبررات قوية تدعو إلى وضع خطط واستراتيجيات مسبقة لمواجهة هذه التحديات، ومع ذلك ليست هناك أدلة تذكر على فعل ذلك.

(١١٩) انظر "Amnesty International, "Climate change"

(١٢٠) David Spratt and Ian Dunlop, "What lies beneath: the understatement of existential climate risk" (2018) p. 39.

(١٢١) Ayşem Mert, "Democracy in the Anthropocene: a new scale", in *Anthropocene Encounters: New Directions in Green Political Thinking*, Frank Biermann and Eva Lövbrand, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2019).

## ٤- الاضطلاع بمسؤولية التنظيم

٦٩- أضحى التنظيم الحكومي عملاً خارج العصر من جراء هيمنة المذهب الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يتجسد في الدعم الذي تقدمه منظمات دولية تشمل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لصالح الخصخصة وإزالة الضوابط التنظيمية والتكشف في شكل ضبط أوضاع المالية العامة. غير أن من الواضح أن الجهات الفاعلة من الشركات لا تستطيع، ولن تستطيع، بمحض إرادتها أن تعزز اتباع نهج شامل يكفل تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي اللازم للتخفيف من آثار تغير المناخ. ومن خلال إجراءات قطاع الوقود الأحفوري بوجه خاص، والنجاح الكبير الذي حققته الشركات عبر مجموعات الضغط للتقليل من قيمة تغير المناخ أو تجاهله في العديد من البلدان، أظهر القطاع الخاص عجزه عن الاضطلاع بأي دور قيادي في التخفيف من آثار تغير المناخ. وينطبق هذا الأمر على الرغم من أن الشركات وصناديق الاستثمار الكبرى أصبحت تدرك تمام الإدراك الاضطرابات التي تلوح في الأفق<sup>(١٢٢)</sup>. وعليه، فإن الحكومات ملزمة، منفردة ومجتمعة، بتحمل المسؤولية عن تنفيذ برنامج شامل يفضي إلى التحول بهدف التخفيف. وينبغي أن تدفع الأوساط المعنية بحقوق الإنسان الحكومات بقوة إلى الانتقال بسرعة صوب ذلك الاتجاه.

## ٥- إعادة النظر في الاستجابات في مجال حقوق الإنسان

### تجاوز التقنيات التقليدية

٧٠- يهيمن على ميدان حقوق الإنسان الدولي محامون يميلون إلى تصريف طاقاتهم عبر حفنة من النهج المجربة والمختبرة. وتشمل هذه النهج الدعاوى القضائية؛ وصياغة التقارير؛ وتقديم الشكاوى؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى الوكالات الحكومية أو المحاكم أو هيئات المعاهدات؛ وإصدار النشرات الصحفية.

٧١- ويسعون أيضاً إلى وضع اجتهاد قضائي يحدد نطاق حقوق بعينها والآثار المترتبة عليها. وقد أحرز بالفعل بعض التقدم في توضيح ما يقع على عاتق الدول في سياق تغير المناخ من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان. وأكدت طائفة من المحاكم والهيئات الأخرى أن تغير المناخ يشكل تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان، وأن على الدول أن تنقيد بقانون حقوق الإنسان في التصدي له، وأن تستبق وتعالج الأضرار المتوقعة التي ستنتج عنه، وأن تعزز التزاماتها في مجال التخفيف. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لسد الثغرات الكبيرة وحالات عدم التيقن بشأن التزامات الدول.

٧٢- وفيما يتعلق بالانبعاثات، وضعت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان معايير عامة، مثل شرط "خفض الانبعاثات بأسرع ما يمكن، باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة"<sup>(١٢٣)</sup>.

(١٢٢) انظر Georgi Kantchev and Sarah Kent, "Funds say climate change is now part of their investing equation", *Wall Street Journal*, 10 June 2019 و CDP, "Major risk or rosy opportunity: are companies ready for climate change?" (2019).

(١٢٣) Mandate of the Special Rapporteur on the environment, "Statement on the human rights obligations related to climate change, with a particular focus on the right to life", 25 October 2018.

ويُعتبر ذلك خطوة أولى هامة، لكن هناك حاجة إلى زيادة توضيح المراد منها في الممارسة العملية. فهي لا تمنح الدول والجهات الفاعلة الأخرى توجيهات واضحة، مما يمكنها من الإفلات بالتزامات يلغها الغموض وإجراءات سميتها الفتور. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على استعداد لبلورة التزامات الدول على نحو يجعلها تلائم بوضوح أكبر الخيارات السياسية، وإلا فقدت أهميتها في هذا النقاش.

٧٣- والدعاوى القضائية عنصر هام، وقد زُفعت أكثر من ٨٥٠ قضية بشأن تغيير المناخ في ٢٤ بلداً<sup>(١٢٤)</sup>. ويسعى الجزء الأكبر منها إلى مساءلة الحكومات والشركات عن الانبعاثات، والبحث عن سبل الانتصاف من الأضرار الناجمة عن تقصير الجهتين في خفض الانبعاثات التي كانت على علم بضررها. وسُجلت منذ عهد قريب زيادة هامة في عدد القضايا المرفوعة لمساءلة الجهات الفاعلة عن عدم التكيف مع الآثار المتوقعة من تغيير المناخ<sup>(١٢٥)</sup>. ونبهت تلك القضايا مرة أخرى الدول إلى أنها ملزمة بمراعاة فقدان سبل العيش والتشريد وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من الآثار المترتبة على تغيير المناخ، لكن التقاضي ليس سوى جزء صغير من استراتيجية شاملة.

### عمل النشاط على الصعيد المجتمعي

٧٤- تتسم معظم أنشطة حقوق الإنسان بطابعها البيروقراطي الانعزالي، راضية بنتائج إجرائية رسمية قد لا يكون لها تأثير مباشر يُذكر على أرض الواقع. ولا يمكن ترسيخ حقوق الإنسان ودفعها بقوة نحو التقدم إلا بالتعبئة المجتمعية. وتدافع الأغلبية الساحقة من الحكومات عن بقاء الأمور على حالها ولا يرجح من ثم أن تضطلع بدور قيادي قوي عندما تدعو الحاجة إلى تغيير جذري. ولا تزال لدى معظم الأوساط المعنية بحقوق الإنسان صلات قوية بالقواعد الشعبية وتنبؤاً مكانة تؤهلها لتشجيع وتيسير تعبئة المجتمع المحلي. ومن دون ذلك، فإن رضا النخب الحاكمة بالوضع القائم والمصالح المكتسبة للنخب المالية سيدفعان بالفئتين إلى الهاوية من حيث لا تدريان.

### بناء التحالفات

٧٥- ينبغي للجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن تتبع نهجاً أمتن متعدد التخصصات يكون أكثر تفصيلاً وتنسيقاً يجمع بين مجالات القانون وعلم المناخ وحقوق العمال وعلم الاقتصاد لمعالجة المسائل المتعلقة بالانبعاثات والتخفيف والحماية الاجتماعية والانتقال العادل للمضي قدماً، وإتاحة مسار إلى الأمام يمكن أن تتبعه الدول. ويجب على الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان أن تتناول الأسئلة المتعلقة بالانبعاثات وتخصيص الموارد والطاقة والسياسات الاقتصادية، التي تواجهها الدول، وحيثما كانت هناك حاجة حقيقية إلى توصيات مفصلة قابلة للتنفيذ. وتؤدي هيئات معاهدات حقوق الإنسان والآليات الأخرى دوراً في تحديد معايير لهذه القرارات تسترشد بقانون حقوق الإنسان. وإذا لم تضطلع الأوساط المعنية بحقوق الإنسان بهذا الدور وظلت متمسكة بالبداهيات التي يصعب اتخاذ إجراءات بشأنها، فستترك جانباً عند اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن تغيير المناخ.

(١٢٤) UN Environment, "The status of climate change litigation: a global review" (2017), p. 10

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ٢٣.



٧٦- وثمة تطورات إيجابية في التنسيق بين أنصار البيئة والفاعلين في مجال حقوق الإنسان، تشمل إثارة الشواغل المتعلقة بالمناخ في نظام الأمم المتحدة لهيئات المعاهدات واستخدام حقوق الإنسان في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ. وهناك فرصة حقيقية للاستفادة من الخبرة التقنية لعلماء البيئة والمناخ لزيادة دقة وتفصيل التوصيات والمعايير القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان التي ظلت حتى الآن تفتقر إلى الخصوصية التي من شأنها أن تيسر مراعاتها الهادفة من جانب الحكومات.

### الحلول المراعية لحقوق الإنسان

٧٧- اتفاق باريس هو أول اتفاق بشأن تغير المناخ يعترف صراحة بأهمية حقوق الإنسان. وتُدعى فيه الدول إلى احترام وتعزيز ومراعاة ما يقع على كل منها من التزامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. غير أن "لائحة قواعد" كاتوفيتسه، التي وُضعت لتوجيه تنفيذ الاتفاق، لا تتضمن أي إشارة إلى حقوق الإنسان<sup>(١٢٦)</sup>. وعلى الرغم من تزايد اهتمام الأوساط المعنية بحقوق الإنسان، لا تولي الدول حقوق الإنسان سوى اهتمام هامشي في المحادثات بشأن تغير المناخ.

٧٨- ويمكن أن تؤدي الأوساط المعنية بحقوق الإنسان دوراً هاماً في توضيح الشروط القانونية المتعلقة بالعمل المناخي، وتيسير مشاركة المجتمعات المتضررة، وكفالة امتثال الاستراتيجيات المتبعة بغرض تحقيق الأهداف والتكيف مع تغير المناخ لقانون حقوق الإنسان، والدعوة إلى تنفيذها وإنفاذها من خلال الدعاوى القضائية والأنشطة التقليدية لمناصرة حقوق الإنسان.

٧٩- ومن الأهمية بمكان أن يُنفذ العمل المناخي بطريقة تحترم حقوق الإنسان، وتحمي الأشخاص الذين يعيشون في فقر من الآثار السلبية، وتحول دون وقوع مزيد من الأشخاص في براثن الفقر. ويشمل ذلك ضمان حصول الفئات السكانية الضعيفة على هياكل أساسية تكفل لها الحماية، والدعم التقني والمالي، وخيارات النقل إلى أماكن أخرى، والتدريب والدعم الوظيفي، وحياسة الأراضي، والحصول على الغذاء والماء والصرف الصحي والرعاية الصحية. وتعتز النساء تحديات خاصة في مواجهة تغير المناخ (انظر A/HRC/41/26).

٨٠- وعدم الاستجابة لتغير المناخ بالتركيز على حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى آثار ترجع بها الفقراء. وينبغي أن يكون العمل المناخي أيضاً منظماً لتصحيح التفاوتات الحالية بدلاً من تعزيزها. فالأشخاص الذين يعيشون في فقر يُستثنون فعلاً من اتخاذ القرارات التي تعنيهم، ويُحتمل أن يتعرضوا للتمييز في الاستجابة للمناخ من جراء عدم المساواة السياسية.

### تنشيط آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٨١- ينبغي أن يكون لهيئات معاهدات حقوق الإنسان والهيئات الأخرى وزنها في تناول المسائل التي تثير جدلاً حاداً بالفعل في المحاكم والبرلمانات، بما في ذلك كيفية استخدام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان لتحديد الواجبات القانونية التي تقع على عاتق الدول لخفض

(١٢٦) انظر Centre for International Environmental Law, "Katowice COP24 outcome incompatible with Paris Agreement. Ambition, equity, and human rights left behind in Poland climate talks", 25 December 2018.

انبعاثات غازات الدفيئة منفردة وعلى الصعيد العالمي، والإجراءات الدنيا التي يجب على الدول أن تتخذها تمشياً مع أحدث التوجيهات العلمية، وما إذا كان قانون حقوق الإنسان ينشئ عتبة معينة للإجراءات تكون الدولة دونها منتهكة لالتزاماتها.

٨٢- وينص قانون حقوق الإنسان على توفير سبل الانتصاف من الانتهاكات، ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بتغير المناخ<sup>(١٢٧)</sup>. وبالنظر إلى ما بات يُعرف بشأن الأضرار الواسعة النطاق والآثار المترتبة في حقوق الإنسان من زيادة الاحترار بدرجتين مئويتين بل وحتى بـ ١,٥ درجة، من الضروري أيضاً تحديد التدابير التي يجب على الدول أن تتخذها لتوفير ما يلزم من سبل الانتصاف مما سببته على تغير المناخ من انتهاكات شبه مؤكدة لحقوق الإنسان. وتؤدي الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان دوراً هاماً في تحديد ما ستطلبه سبل الانتصاف تلك.

٨٣- وينبغي أن تبحث كل هيئة من هيئات حقوق الإنسان ما يمكنها فعله للاستفادة من إجراءاتها القائمة من أجل إبراز الحاجة الملحة إلى التزام بمكافحة تغير المناخ. وصحيح أن ذلك ينطوي على احتمال التداخل أو الازدواجية، لكن هذا الاحتمال يكاد يكون عديم الأهمية في ضوء حجم التهديد وطابعه الملح.

٨٤- وتقديم توصيات مفصلة في هذا الصدد أمر يتجاوز نطاق هذا التقرير، غير أن عرض أمثلة قليلة قد يكون فيه الكفاية. ولم يعد بوسع مجلس حقوق الإنسان الاعتماد حصراً على ما اعتاد عليه زمنياً طويلاً من تقنيات تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء، والدعوة إلى إعداد تقارير لا تسمن ولا تغني من جوع، وحث الجهات الأخرى على فعل المزيد بينما يكتفي هو بالقليل، واعتماد قرارات واسعة النطاق لكنها غير قاطعة وتظل طموحة للغاية. وينبغي له أن يكلف الخبراء بإجراء دراسة عاجلة لتحديد الخيارات المتاحة، وينظم فريقاً عاماً رفيع المستوى لاقتراح إجراءات محددة ورصدها.

٨٥- وينبغي لهيئات المعاهدات أن تعيد النظر فيما إذا كانت التعليقات العامة أو التوصيات العامة التي اعتمدها بشأن هذه المسألة كافية بالفعل، بالنظر إلى حجم التحدي وطبيعته. وينبغي لها أن تعقد اجتماعات لمناقشة نوع التوصيات التي يمكن أن تدرجها في ملاحظاتها الختامية من أجل حث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير من النوع الذي لم يعد يحتمل التأجيل. وينبغي لها أيضاً أن تفكر في أفضل السبل التي تمكنها من أن تعزز على نحو هادف بالفعل التدابير التي سبق أن اتخذتها فيما يتعلق بتغير المناخ.

٨٦- وقد طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان منذ عهد قريب إلى الولايات المتحدة أن تتصدى مباشرة "للتهديدات الخطيرة الماثلة أمام الحق في الحياة من جراء تغير المناخ، مثل الفيضانات السريعة والفيضانات الساحلية وحرائق الغابات والأمراض المعدية والحر الشديد وتلوث الهواء" (CCPR/C/USA/QPR/5، الفقرة ١٥). وهذا تقدم كبير من الناحية المبدئية، أما في الممارسة العملية فإن هذه العبارات فضفاضة وواسعة للغاية بحيث لا تعدو أن تكون مجرد تكرار لما قيل عن تغير المناخ. ويبقى التحدي المطروح هو التفكير في ما يمكن أن ينطوي عليه

(١٢٧) مجلس حقوق الإنسان، "تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتنوع البيئي آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة"، الصفحة ١١.

المستوى التالي من التوصيات، من أجل توفير توجيهات مفيدة بشأن التدابير اللازمة، أو على الأقل بشأن الإجراءات التي يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني للإجابة على تلك الأسئلة.

٨٧- وبالمثل، ينبغي للجنة أن تستند إلى ما أوردته في تعليقها العام رقم ٣٦ من بيانات رائدة فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد أُبلغ بالفعل عن تقديم بلاغ إلى اللجنة في هذا الشأن<sup>(١٢٨)</sup>. وينبغي للجنة أن تستكشف سبباً مبتكرة للاستجابة على نحو بناء، وألا تختار اتباع نهج يتحاشى المسؤولية. وينبغي لمجموعات المجتمع المدني أن ترشد اللجنة وتشجعها فيما يتعلق بهذه الخيارات، ويمكنها أن تغتتم الفرصة التي تتيحها المادة ٩٦ من نظام اللجنة الداخلي الجديد لتقدم "معلومات ووثائق قد تكون مناسبة للفصل في القضية بطريقة سليمة" (انظر CCPR/C/3/Rev.11).

## سادساً- الاستنتاج

٨٨- ظلت الأوساط المعنية بحقوق الإنسان، فيما عدا بضع حالات استثنائية ملحوظة، على نفس القدر من التهاون الذي أبدته معظم الحكومات إزاء التحدي الأكبر الذي يشكله تغير المناخ للبشرية. وظلت الخطوات التي اتخذها معظم هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير كافية بشكل واضح، واستندت إلى نهج متدرج من العمل الإداري والإجرائي لا يتناسب البتة مع نطاق التهديد وطابعه الملح. وتكرار العبارات الرنانة لن ينقذ البشرية أو الكوكب من الكارثة الوشيكة. وقد حدد المقرر الخاص في هذا التقرير مجموعة من الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل البدء في تصحيح التقصير في التصدي لاحتمال عدم صمود حقوق الإنسان في وجه الاضطرابات القادمة. وسعى أيضاً إلى تسليط الضوء على حقيقة مفادها أن الأشخاص الذين يعيشون في فقر هم الفئة التي ستتضرر أكثر من غيرها في جميع أنحاء العالم. وتغير المناخ هو في جملة أمور اعتداء على الفقراء يأباه الضمير.

(١٢٨) "Islanders complain to U.N. over Australia's climate change inaction", *Reuters*, 13 May 2019